«النفط الكويتي» ينخفض 1,5٪

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 98 سنتا ليبلغ 66,76 دولارا بتراجع 1,5٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط خلال تداولات أمس وسط مخاوف من تعطيلات للمعروض، لاسيما في الشرق الأوسط، حسب «رويترز». وكانت العقود الآجلة لخام برنت عند 71,75 دولارا للبرميل مرتفعة 33 سنتا بما يعادل 0,5٪ عن الإغلاق السابق. وارتفعت عقود الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 36 سنتا أو 0,5٪ إلى 66,58 دولارا للبرميل.

«موديز» توقعت تحقيق 5٪ فائضاً بالميزانية متضمنة دخل الاستثمار
الحكومات الخليجية مضطرة لخفض الإنفاق.. ما عدا الكويت

أصول الكويت وقطر ستتحسن وباقي دول الخليج معرضة للتآكل

الفائض بالميزانية الكويتية يمثل 2,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي

الجدارة الائتمانية لدول الخليج ستتوقف على استجابة الحكومات للتحديات وليس أسعار النفط

ارتفاع النفط وقتياً.. ومتوسط سعره 60 دولاراً في 2018 و2019

محمود عيسى

توقعت وكالة موديز للتصنيف الائتماني أن تحقق الكويت وقطر فائضا في الميزانية بنحو 5٪ (بما في ذلك دخل الاستثمارات) و2,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام على التوالي مقارنة مع 2,8٪ و0,8٪ على التوالي وفقا للتقديرات السابقة للوكالة بأن أسعار النفط ستبلغ في المتوسط 55 دولارا للبرميل.

وبالعكس، فإن السعودية والبحرين وعمان ستتعرض لعجوزات مالية تبلغ 5,8٪ و10,2٪ و9,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي برغم زيادة الايرادات الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط. كما تتوقع موديز أن تسجل الإمارات عجزا ضئيلا.

وقالت الوكالة في تقريرها ان ارتفاع نقطة التعادل المالي سيدفع معظم دول المجلس- باستثناء الكويت وقطر - إلى خفض الإنفاق الحكومي بشكل أكبر أو زيادة الإيرادات غير النفطية من أجل وقف مزيد من التآكل في أوضاعها المالية. متوقعة استمرار القوة المالية لدى كل من عمان والبحرين والسعودية في التآكل على نحو يعكس استمرار تراكم الديون الحكومية، بالمقابل تحقيق الكويت وقطر تحسنا في صافي الاصول، وتفترض ان تستقر مؤشرات ديون الإمارات.

وأعربت الوكالة عن الاعتقاد بأن ثمة مخاطر من أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى إبطاء مسيرة الاصلاح في دول مجلس التعاون، وسيكون هذا التباطؤ ملحوظا اكثر وسلبيا من الناحية الائتمانية في كل من البحرين وسلطنة عمان، حيث تكون التحديات المالية أكثر حدة.

واشارت الوكالة الى انه وبالوصول إلى مستوى 60 دولارا لسعر برميل النفط، فان متطلبات الاقتراض الكلي في دول المجلس ستتقلص، ومع ذلك ستظل الإصدارات السيادية الخارجية مرتفعة في عمان والبحرين والسعودية، ما يعكس نطاقا محدودا من تمويل عجوزات الميزانية على المستوى المحلي.

النفط وحده لا يكفي

وقالت الوكالة إنه لن يكون لارتفاع أسعار النفط منذ منتصف 2017 تأثير كبير على تقييم الملامح الائتمانية لدول مجلس التعاون الخليجي، وستظل الجدارة الائتمانية لدول مجلس التعاون الخليجي موجهة من خلال استجابة حكومات هذه الدول للتحديات الاقتصادية والمالية والخارجية بدلا من الارتفاع الأخير في أسعار النفط.

وقال المحلل المشارك في وضع التقرير بقسم خدمات المستثمرين بالوكالة ثاديوس بست «ان توقعاتنا بتطور ملامح الائتمان السيادي لدول الخليج لم تتغير مع ارتفاع أسعار النفط في الأشهر الأخيرة».

وتوقعت موديز أن تظل أسعار النفط متقلبة وتتراوح بين 45ـ65 دولارا للبرميل، كما توقعت ان يبلغ متوسط السعر 60 دولارا للبرميل في عامي 2018 و2019 قبل أن ينخفض إلى 55 دولارا للبرميل بعد ذلك.

ورأت الوكالة أن الارتفاع الأخير في أسعار النفط سيؤدي لانخفاض قصير الأجل في الضغوط على الميزانيات العامة لدول الخليج عن طريق تخفيض العجز المالي وإبطاء وتيرة تراكم الديون الحكومية عبر الاقتراض.

ومع ذلك، فإن التغييرات في الأرصدة المالية والخارجية، وخاصة اذا استثنينا عائدات النفط والغاز، ليست كبيرة في نظر الوكالة بما يكفي لتغيير تقييماتها للقوة المالية لدول الخليج أو انكشافها على العوامل الخارجية.

بشرط أن تكون سارية الصلاحية
«المركزي» للبنوك: اعتمدوا بطاقات الضمان الصحي لـ «البدون»

تعميم «المركزي» يشمل جميع المعاملات المصرفية لدى البنوك وشركات التمويل والصرافة

محمود فاروق

وجّه بنك الكويت المركزي تعميما إلى جميع البنوك المحلية وشركات التمويل والصرافة بشأن اعتماد كافة بطاقات المراجعة الصادرة عن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية «البدون» في جميع التعاملات المصرفية التي يتم اجراؤها داخل البنوك أو الشركات التابعة لرقابة «المركزي».

واظهر التعميم الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه ان البطاقات المعتمدة في التعاملات المصرفية تتضمن بطاقات الضمان الصحي وبطاقات المراجعة الصادرة عن الجهاز المركزي شريطة ان تكون سارية الصلاحية، وأن تدون الجنسية بالأوراق الرسمية لدى البنك لما هو وارد في بطاقة المراجعة الخاصة بجهاز المركزي او بطاقة الضمان الصحي.

وأكد «المركزي» في تعميمه ضرورة أن تتأكد الجهات المصرفية من استيفاء البطاقات المعتمدة من البيانات وفق ما هو معمول لدى الجهات الحكومية في الدولة.

وأوضح التعميم بطاقات المراجعة الصفراء التي يحملها المقيمون بصورة غير قانونية تعد من البطاقات الصادرة من الجهاز المركزي التي تسمح لحامليها منح كافة المزايا والخدمات والتسهيلات (شريطة ان تكون سارية الصلاحية).

وتأتي الموافقة على تفعيل بطاقة الضمان الصحي والاعتراف بها لدى كافة الجهات الرسمية بالدولة بناء على موافقة لجنة بحث الجوازات المكتسبة التي يمثلها من جهات الدولة وزارة الداخلية والجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية. وبحسب بيانات صادرة عن مصلحة معالجة أوضاع المقيمين في الكويت بصورة غير قانونية فإن اعداد «البدون» تراجع إلى ما دون 90 ألف فرد، ويعتبر هذا الرقم الأدنى منذ 45 عاما، وسط توقعات بأن ينخفض بنهاية العام الحالي. ويسهل القرار للمقيمين بصورة غير قانونية الحصول على كافة الخدمات المصرفية والتي كانت تواجه العديد من التحديات في السابق فلم يستطع البدون الحصول على رواتبهم المحولة من جهات عملهم إلى البنوك في حالة عدم تجديد بطاقة المراجعة.

وتساهم مثل تلك القرارات في تنشيط العمل المصرفي وبحسب آخر تقرير لبنك الكويت المركزي فإن الائتمان بالبنوك الكويتية واجه موجة من التراجعات شهدها على مدى 4 أشهر منذ سبتمبر 2017 وحتى نهاية يناير الماضي ليكسرها في فبراير الماضي لتسجل قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة للمقيمين بنهاية الشهر 35,25 مليار دينار مقارنة بـ 35,21 مليار دينار نهاية يناير بارتفاع قدره 39,8 مليون دينار وبنحو 0,11٪.

وسنويا سجل الائتمان الممنوح للمصارف نموا بلغت نسبته نحو 2,5٪ بزيادة 858 مليون دينار مقابل مستوياته في فبراير 2017 والبالغة 34,39 مليار دينار.

في الربع الأول 2018.. لتحل بالمركز الثالث خليجياً
12٪ معدل نمو متوقع لأرباح الشركات الكويتية

مصطفى صالح

حلت الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية في المركز الثالث خليجيا من حيث توقعات معدل نمو ارباحها خلال الربع الاول من العام الحالي بحسب توقعات بنك سيكو البحريني.

وبلغ معدل نمو أرباح الشركات المدرجة في بورصة الكويت المتوقع 12٪ مقارنة بالربع الاول من 2017 وأرجع التقرير النمو المتوقع الى الاداء الجيد المتوقع للبنوك الكويتية والذي استهله بنك الكويت الوطني بتحقيق صافي ربح 93,5 مليون دينار خلال الربع الاول قارب الـ 10٪.

وتوقع التقرير ان يحقق بيت التمويل الكويتي نسبة نمو سنوية تصل إلى 9٪ بأرباح البنك خلال نفس الفترة.

وأشار التقرير الى ان قطاع الاتصالات الكويتي قد يشهد بعض المعاناة التشغيلية والتي سوف تنعكس على ارباح شركات القطاع بالربع الاول.

وتوقع التقرير ان تحقق الشركات المدرجة في سوق تداول السعودي اعلى معدل نمو للارباح الفصلية بالربع الاول بنسبة 20٪ يليها الشركات المدرجة في سوق مسقط بنسبة نمو سنوي تصل لـ 15٪ على ان تحقق الشركات المدرجة معدل نمو 9٪ في كل من بورصات الامارات وقطر وأخيرا الشركات المدرجة في بورصة البحرين بمعدل نمو 6٪ سنويا.

توقعات معدل نمو أرباح الشركات المدرجة خليجياً خلال الربع الأول 2018

الدولة	نسبة النمو
الكويت	12%
السعودية	20%
الامارات	9%
قطر	9%
عمان	15%
البحرين	6%

المصدر: بنك سيكو الاستثماري

وصلت بنهاية فبراير إلى 36,3 مليار دولار
الكويت تخفض حيازتها من السندات الأميركية 600 مليون دولار

أحمد عوض

خفضت الكويت من حيازتها من السندات الأميركية بنحو بلغ 600 مليون دولار في فبراير الماضي لتصل إلى 36,3 مليار دولار بالمقارنة بـ 36,9 مليار دولار في فبراير الماضي.

وبالمقارنة بفبراير من العام 2017 ارتفعت حيازة الكويت من السندات الأميركية بنحو بلغت نسبته 22٪ حيث وصلت حيازة الكويت حينها 29,8 مليار دولار.

وتتوزع ملكية الكويت في السندات الأميركية على 33,5 مليار دولار سندات طويلة الاجل و2,7 مليار دولار سندات قصيرة الاجل.

ومنذ شهر نوفمبر 2017 الماضي تبقى مستويات السندات الأميركية لدي الكويت عند مستويات 36 مليار دولار دون تحرك كبير.

وشهد شهر أكتوبر الماضي أعلى مستويات حيازة للكويت من السندات الاميركية على الاطلاق عند مستوى 39,4 مليار دولار.

وتمثل السندات الاميركية 6,5٪ من اجمالي استثمارات الصندوق السيادي الكويتي البالغة قرابة 560 مليار دولار حسب تقديرات وكالات التصنيف الائتماني العالمية.

ووفقا لتصريحات العضو المنتدب السابق للهيئة العامة للاستثمار التي تدير الصندوق السيادي للبلاد يبلغ حجم استثمارات الكويت في أسواق السندات الدولية بين 100 و150 مليار دولار.

ويبلغ عائد السندات الأميركية الأكثر استخداما لآجال 5 سنوات 2,7٪ وآجال 10 سنوات 2,8٪ وقد شهد العائد على السندات الأميركية زيادة بـ 0,5٪ بعد زيادتين من الاحتياطي الفيدرالي للفائدة خلال النصف الثاني من العام الماضي.

ويزداد عائد احتفاظ الكويت بالسندات الاميركية مع زيادة وتوقعات برفع الفيدرالي الأميركي الفائدة 3 مرات على الاقل خلال العام 2018.

ويذكر ان الكويت سددت في 20 مارس الماضي ثانية دفعات عوائد سنداتها التي تم طرحها بالأسواق العالمية في مارس 2017 على شريحتين وبقيمة 8 مليارات دولار.

ودفعت الكويت ثاني كوبون السندات السيادية بنحو يتخطى 140 مليون دولار وهو اجمالي عوائد السندات لشريحتي 10 و5 سنوات بزيادة تبلغ 30٪ عن الكوبون الأول الذي تم سداده في سبتمبر الماضي

وتواصل الصين تصدرها لحيازة السندات الأميركية باستثمارات تصل الى 1,18 تريليون دولار بنهاية فبراير تليها اليابان بـ 1,06 تريليون دولار وثالثا أيرلندا بـ 314 مليار دولار.

وعربيا، ارتفعت حيازة الإمارات من سندات الخزانة الأميركية إلى 57,5 مليار دولار بنهاية فبراير 2018، بارتفاع قدره 2,4 مليار دولار مقارنة بشهر يناير 2018.

وفيما يخص السعودية فقد رفعت حيازتها من السندات الأميركية بنحو 7,3 مليارات دولار لتصل إلى 150,9 مليار دولار بنهاية فبراير 2018.